

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن



S/24848
24 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

تقرير لاحق للأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ٧٤٣ (١٩٩٢)

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير الى مجلس الأمن عملاً بالقرار ٧٤٣ (١٩٩٢) المؤرخ في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢ وجميع القرارات اللاحقة المتعلقة بقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة والغرض منه هو تزويد المجلس بمعلومات مستكملة تتمثل بالتقدم الذي أحرزته قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في تنفيذ الولاية المنوطة بها ، وبصورة رئيسية في كرواتيا في إطار خطة الأمم المتحدة لحفظ السلم (S/23280 ، المرفق الثالث) . وقرارات المجلس اللاحقة المتعلقة بأنشطة القوة في كل من كرواتيا والبوسنة والهرسك ويوجه التقرير أنظار المجلس الى التطورات التي حدثت منذ تقديم تقرير سابق عن هذه الأمور في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (S/24600) . ويتضمن التقرير المعلومات المتاحة للأمانة العامة حتى الساعة ٩/٠٠ من يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بتوقييت نيويورك .

أولا - وزع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة

٢ - منذ تقديم تقرير المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ قامت قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بوزع مزيد من الافراد من أجل تنفيذ المهام الاضافية المنوطة بها من قِبَل مجلس الأمن على النحو التالي :

(أ) في البوسنة والهرسك ، عملاً بالقرار ٧٧٦ (١٩٩٢) الداعي الى تقديم الدعم فيما يتعلق بتوصيل المساعدة الانسانية في تلك الجمهورية ، كما ورد في تقرير الى المجلس في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (S/24540) ؛

(ب) في بريفلكا في كرواتيا ، عملاً بالقرار ٧٧٩ (١٩٩٢) لاداء مهام المراقبة في تلك المنطقة على النحو المبين في تقرير الى المجلس المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ؛

(ج) في البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) لاداء مهام في المطارات عملا بالقرار ٧٨١ (١٩٩٢) على النحو المبين في تقريره الى المجلس المؤرخ في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24767) والذي اعتمد بقرار مجلس الامن ٧٨٦ (١٩٩٢) ؛

(د) في سد بيروكا الواقع في إحدى "مناطق التدابير الملحة" في كرواتيا المتاخمة للقطاع الجنوبي لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، لاداء المهام المنوطة بها هناك وفقا لما جاء في تقريره المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ حسبما وافق المجلس في القرار ٧٧٩ (١٩٩٢) .

٣ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ، أعلنت تعييني السيد سيدريك ثورينيري نائب رئيس بعثة قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . وسيظل يعمل مديرا للشؤون المدنية للبعثة الى جانب عمله نائبا لقائد القوة ، الفريق ساتيش نامبيار (الهند) . كذلك أعلنت أن اللواء فيليب موريون (فرنسا) ، الذي كان نائبا لقائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة منذ بداية عملها ، سيتولى قيادة العملية الموسعة لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تحت القيادة العامة للفريق نامبيار ، وأن اللواء روبرت غودرو (كندا) سيخلف اللواء موريون في منصب نائب قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . وبدأ سريان هذه التعيينات في ١٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ .

٤ - وقد سار وزع قيادة البوسنة والهرسك التابعة لقوة الحماية في خلال معظم الفترة المشمولة بالتقرير ، كما هو مبين بالتفصيل في الفقرات من ٣٠ الى ٣٥ أدناه .

٥ - ووزع في منطقة دوبرفنيك - بريفلانكا أحد عشر مراقبا من المراقبين العسكريين للأمم المتحدة ، علاوة على أفراد من بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية .

٦ - وتم وزع مراقبين عسكريين آخرين للأمم المتحدة في مطارات في البوسنة والهرسك وكرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ، تنفيذا للقرار ٧٨٦ (١٩٩٢) ، حسبما أبلغت المجلس في رسالتي المؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24810) وسيحل محلهم قريبا ٧٥ مراقبا عسكريا يجري وزعهم . وقد أذن بهذا الوزع على الرغم من الصعوبات المتعلقة بالترتيبات المالية . فقد رأيت أن مراقبة الامتثال للحظر المفروض على تصنيع الطائرات العسكرية فوق المجال الجوي للبوسنة والهرسك نشاط منبثق عن دورة لندن للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ، ولذا فإنه ينبغي أن يمول من الدول

المساهمة بالافراد العسكريين اللازمين لكن للأسف لم يوافق الرئيس المشارك الاخر للمؤتمر على هذا الرأي ، ولذلك فقد قررت ادراج تكاليف هذه الانشطة في ميزانية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة المقدمة حاليا الى الجمعية العامة .

٧ - ووزعت بعض عناصر (تبلغ نحو سرية واحدة) من الكتيبة الكينية في منطقة سد بيروكا والمناطق المجاورة لها . وقام قائد القوة بتعيين مهندس القطاع الجنوبي مديرا مؤقتا للسد ومنسقا لعمال المراقبة التي تقوم بها قوة الحماية لهذا السد .

٨ - ونتيجة لمعوبة الحصول على موافقة السلطات الصربية المحلية ، لم يوزع حتى الآن أفراد مراقبة الحدود لاداء المهام المتعلقة بالجوازات والجمارك على الحدود الدولية والمطابقة لمهام المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة (انظر الفقرتين ٢١ و ٢٢ أدناه) .

٩ - وعند اكتمال وزع العناصر المذكورة أعلاه ، ستكون قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة مؤلفة مما يزيد على ٢٢ ٠٠٠ فرد ، وبذلك تكون أكبر عملية لحفظ السلم اضطلعت بها الأمم المتحدة حتى الآن .

ثانيا - المسائل التنفيذية : كرواتيا

ألف - انتهاكات وقف اطلاق النار

١٠ - لا تزال انتهاكات وقف اطلاق النار بالاسلحة الخفيفة والرشاشات الثقيلة تحدث في جميع القطاعات ، في نطاق حدود المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة وفي "مناطق التدابير الملحة" . ويزداد تواتر هذه الانتهاكات ، ولا سيما في القطاع الشرقي وفي "مناطق التدابير الملحة" المتاخمة للقطاع الجنوبي . وقد أدى ذلك الى زيادة التوتر في هذه المناطق .

باء - عملية نزع السلاح

١١ - كما ذكرت في ٢٨ ايلول/سبتمبر (S/24600) ، سارت المراحل الاولى من عملية نزع السلاح على نحو طيب عندما انسحب الجيش الشعبي اليوغوسلافي من المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة وجرى تسريح قوات الدفاع الاقليمية - على أن نزع السلاح الكامل

في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة وفقا للخطة قد أعاقته ما يسمى بـ "حكومة جمهورية كرايينا الصربية" (التي يشار إليها فيما بعد بوصفها "سلطات كينين") . فقد استعاضت هذه السلطات عن الجيش الشعبي اليوغوسلافي وجنود قوات الدفاع الاقليمية بمليشيات صربية ذات أسماء مختلفة مكونة من جنود سابقين في الجيش الشعبي اليوغوسلافي وقوات الدفاع الاقليمية وعناصر غير نظامية قد يبلغ مجموعها نحو ١٦ ٠٠٠ أو أكثر من الافراد ، وهي مزودة بناقلات أفراد مدرعة ومدافع هاون ورشاشات وغير ذلك من الاسلحة المحظورة بموجب خطة حفظ السلم . وأحيانا تزعم سلطات كينين أنها وحدات شرطة ، على أن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لا تقبل ذلك ؛ فهؤلاء الافراد ليسوا مدربين ولا معدين ليكونوا شرطة ولا يؤدون مهام الشرطة ، بل كثيرا ما يوزعون على طول حدود المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة وأطراف "مناطق التدابير الملحة" ويعملون كقوات شبه عسكرية في انتهاك صارخ للخطة . ولا تزال سلطات كينين تؤكد أن هذه العناصر لازمة لحماية المناطق الواقعة تحت السيطرة الصربية من هجمات الجيش الكرواتي وتسلمه . وكما هو الحال منذ عدة أشهر ، احتفظ الجيش الكرواتي من جانبه ، بل وأعاد تكوين بعض قواته على خط المواجهة ، ونتيجة لذلك ، لا تزال تحدث اشتباكات وانتهاكات لوقف إطلاق النار واستفزازات مسلحة على طول خط المواجهة ، مما يثير التوتر والروح القتالية لدى الجانبين .

١٢ - وعلى الرغم مما يجري من تدخلات كثيرة على أعلى المستويات في بلغراد و/أو لدى السلطات المحلية المختلفة من جانب السيد فانس واللورد أوين ، رئيسي اللجنة التوجيهية التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ومن جانب السيد غولدينغ ، وكيل الامين العام ، وقائد القوة ، وكبار المسؤولين من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، لم يحرز أي تقدم نحو تسريح هذه العناصر . وقد وعد الرئيسان كوسيتش وميلوسيفتش والسيد بانيتش ، رئيس الوزراء باستخدام كل ما لديهم من نفوذ وسلطات لكفالة عملية نزع السلاح هذه . غير أنهم ذكروا في نفس الوقت أنه ليست لديهم سيطرة فعالة على السلطات المحلية الصربية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . ويصر الممثلون ، من جانبهم ، على أن مجلس الأمن لا يزال يعتبر سلطات بلغراد مسؤولة عن تنفيذ خطة حفظ السلم التي سبق أن وافقت عليها . ويبدو جليا أن سلطات بلغراد بإمكانها ، إن أرادت ، أن تتخذ تدابير يمكن أن يكون لها أثر مقنع على السلطات المحلية الصربية ، وبخاصة في ظل التبعية الاقتصادية الكبيرة لكثير من المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة على جمهورية يوغوسلافيا سابقا .

١٣ - كما قدمت السلطات المحلية تعهدات بيد أنها لم تنفذ . وهناك دلائل تشير حقيقة الى أنها قد عمدت الى تقوية "ميلشياتها" في الأسابيع الأخيرة . ففي القطاع الشرقي ، على سبيل المثال ، تشير تقديرات قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة الى أن عدد العناصر المسلحة يبلغ الآن ٥ ٠٠٠ . ومن غير الواضح تماما ما اذا كانت هذه العناصر مسؤولة أساسا أمام السلطات في فوكوفار أو في كينن أو في بلغراد . وفي رسالة موجهة الى الفريق نامبيار والسيد ثونبيرري في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ذكر السيد زدرافكو زيسيفتش ، الذي يسمى بـ "رئيس لجنة الدولة للتعاون مع قوة الحماية" التابعة لسلطات كينن ، أن دور قوة الحماية يتمثل في ضمان بقاء المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة منزوعة السلاح وحماية سكان هذه المناطق من خطر الهجمات المسلحة ، وأن ذلك هو جوهر خطة فانس ، من وجهة نظرهم . غير أنه نظرا للانتهاكات الكرواتية لوقف إطلاق النار ، فإن الأسباب الداعية الى "إبطاء تنفيذ نزع السلاح واضحة للعيان" . فالإصرار على نزع السلاح في هذه الظروف ، حسبما كانت تفعل قسوة الحماية سيكون بمثابة حرمان السكان الصرب في المنطقة من حقهم الأساسي في الدفاع عن أنفسهم . وأضاف السيد زيسيفتش قائلا إنه ما لم تتخذ قوة الحماية كل التدابير اللازمة لضمان حماية الصرب وتتخذ مواقف أكثر حسمًا فيما يتعلق بالانتهاكات الكرواتية لوقف إطلاق النار ، سيكون من العسير الى حد بعيد مواصلة عملية نزع السلاح .

١٤ - وإن الحكومة الكرواتية ، وقد لاحظت من جانبها ، أن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ليست لديها ولاية ولا موارد لحل هذه الحالة بالوسائل القسرية ، أبدت عدم ارتياحها لهذه الولاية ورغبتها في إعادة النظر فيها . كما أن أعضاء الحكومة الكرواتية يؤكدون علنا بين الفينة والفينة ، أنهم سيستعيدون السيطرة على هذه المناطق بوسائل من طرف واحد . ولهذه التصريحات حتما آثار مزعزعة لاستقرار بشدة في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة . وفي رسالة مؤرخة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ رد بها السيد ميلان بانيتش ، رئيس الوزراء ووزير الدفاع في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على رسالة من قائد القوة يلتزم فيها تعاونه في منع انتهاك الخطة ، الى "انتهاكات متكررة للاتفاق من جانب قوات جمهورية كرواتيا ، وبخاصة تهديداتهم بأنهم سيكفلون بالقوة عودة اللاجئين ذوي الجنسية الكرواتية الى القطاع الشرقي قبل تحقيق الحل السياسي النهائي" . وحث قوة الحماية على استخدام نفوذها لدى السلطات الكرواتية "للتقيد بالاتفاقات التي تم التوصل اليها" . ولذلك فإن قسوة الحماية تواجه العجز الظاهر للحكومة الاتحادية في بلغراد عن المساعدة والعقبات التي تضعها السلطات المحلية الصربية في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة

والبيانات الشديدة اللهجة والاعمال التي يقوم بها الجانب الكرواتي والتدابير المضادة المتصاعدة (بما في ذلك الحشود) التي تتخذها السلطات المحلية . ولذا فهي تواجه عقبات مستمرة في جهودها الرامية الى تنفيذ الخطة التي ستظل قابليتها للاستمرار موضع شك ما لم تسدي لها مختلف السلطات المحلية ما يلزم من تعاون .

جيم - أعمال الإرهاب

١٥ - يخضع جزء من القطاع الغربي ، للسيطرة الكرواتية بينما يخضع الجزء الآخر منه لسيطرة الصرب ، وهو القطاع الوحيد الذي تم فيه نزع السلاح بالكامل . ويحافظ هذا القطاع على هدوئه نسبيا مع أن أعمال الإرهاب المنبثقة عن أسباب إثنية مستمرة . على أن تقارير الشرطة اليومية ، في القطاعات الثلاثة الأخرى ، تصف أعمال القتل واضرام النار في البيوت وتدميرها ، وتدمير الكنائس ، وقتل الماشية وغيرها من الحيوانات الداجنة ، والسطو المسلح والاعتداء المسلح ، وكلها جرائم تستهدف في العادة أفرادا من الاقليات الوطنية . ونظرا لبقاء قلة من أفراد الاقليات الى جانب الطاعنين في السن ، في بعض المناطق ، يتمثل أحد الجوانب الموجهة للغاية في كثرة الهجمات المسلحة على منازل النساء الطاعنات في السن وممتلكاتهن . وكثيرا ما ترتكب هذه الجرائم مجموعات من الرجال يرتدون ملابس موحدة ، وأحيانا مقنعون ، ويحملون الاسلحة الآلية . وفي بعض أنحاء القطاع الجنوبي أبلغت الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة أن الإرهاب قد أصبح سائدا لدرجة أن السكان يقضون الليل في الغابات أو تحت الشجر بعيدا عن منازلهم . ولعل التطور الإيجابي الوحيد خلال الأسابيع الأخيرة يتمثل في انخفاض عدد جرائم القتل ، وقد انخفضت في القطاع الشرقي الاشكال الأخرى من سلوك القسر المطلق الهادف إلى تحقيق "التطهير الإثني" . ومعظم المناطق التي تنتشر فيها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة تخضع للصرب وفيها ترتكب الغالبية الساحقة من تلك الجرائم التي يتعرض لها الكرواتيون . على أن المضايقات مستمرة أيضا ضد الصرب ، مع أن تواترها يميل إلى التناقص بعض الشيء ، وذلك في المناطق التي يسيطر عليها الكرواتيون في القطاع الغربي .

١٦ - ويبدو أن الشرطة المدنية المحلية في المناطق الخاضعة للصرب من المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة قد أصبحت بلا أية سلطة عملياً ، فقد انهار نظام إنفاذ القانون من أساسه . وبالطبع لا تتمتع الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة سلطات لإنفاذ القانون حيث أن دورها الاساسي يقتصر على رمد أنشطة الشرطة

المحلية . وتضم الشرطة المحلية كثيرا من رجال الشرطة المحترفين المدربين تدريباً جيداً وقد أبلغ هؤلاء الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة في عدة مناسبات بما يشعرون به من إحباط بسبب الوضع الحالي . وبالفعل فقد أوضح بعض هؤلاء أن المضايقات التي تلجأ إليه "الميليشيات المحلية" لا تستهدف من تبقى من الكرواتيين وخدمهم بل هي موجهة أيضاً ضد الشرطة نفسها وضد الصرب من "أصحاب النزعة المعتدلة" . فالعنصر العسكري من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة والشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة كلاهما لم يُنْشَأْ لاستعادة القانون والنظام ، خاصة بما لديهما من موارد قليلة ، بل إنهما لم يعطيا ولاية من هذا القبيل . على أن الاتجاه لدى السكان المحليين يميل بصورة متزايدة إلى معاملة الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة باعتبارها المصدر المشروع للسلطة ، وتتزايد الثقة بها لدى جميع قطاعات المجتمع على الرغم من عدم تمتعها بسلطة تنفيذية .

دال - عودة اللاجئين والمشردين

١٧ - في ثلاثة من القطاعات الأربعة ، لم تبدأ عملية العودة ، مع أن عودة اللاجئين والمشردين الطوعية إلى أماكن منشئهم تقع في صميم خطة حفظ السلم . ويشير هذا أشد القلق لا للأفراد المعنيين فحسب بل أيضاً لقوة الحماية التي اضطرت في مناسبات عديدة إلى التصريح بأن الأحوال لم تصبح مناسبة بعد للعودة . والدور الرائد في عملية العودة المتوخاة يقع على كاهل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الذي يعمل مع قوة الحماية والحكومة الكرواتية والسلطات المحلية لتيسير هذه العودة . ومع ذلك ، وكما ذكر أعلاه ، فإن الأمن اللازم للعودة غير مستتب في القطاعات الثلاثة : الشرقي والشمالي والجنوبي . وقد أنشئت آلية رباعية تحت رعاية المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا وذلك بهدف تيسير عملية العودة ، ولكن ، وكما ذكرت في تقريرتي المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر (S/24600) ، فإن الخطوة الأساسية الأولى نحو العودة العامة إنما تتمثل في إحراز تقدم في نزع سلاح الميليشيات الخاصة وتسريحها .

١٨ - وقد أكدت هذه الموضوعات الجهود التي تبذلها قوة الحماية في القطاع الغربي حيث تم تسريع البرنامج الخاص بزيارة المشردين لقراهم ومنازلهم السابقة وذلك بالتعاون مع مجموعتين من السلطات المحلية . وحتى اليوم تمكن قرابة ألفين من الناس من السفر تحت حماية قوة الحماية إلى منازلهم السابقة في أكثر من خمسين قرية - ويجري العمل حثيثاً على إعادة بناء الثقة بصورة تدريجية لدى السكان الحاليين

والسابقين . وقد استفادت قوة الحماية من التعاون الذي يقدمه مركز الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في فيينا في إطار مشروع للتنمية المجتمعية يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وفي بعض المناطق يمكن أن يبدأ قريبا - العمل على إعادة بناء البيوت المهدمة . وفي هذا الصدد ، قدمت حكومة النمسا عرضا سخيا يتمثل في توفير ٥٠٠ وحدة من المساكن المؤقتة للأفراد المشتركة في هذه العملية الصعبة الحساسة . كما أن من الضروري لكي تبدأ عملية العودة إعادة بناء الهياكل الأساسية في تلك المناطق فقد أصيبت المياه والكهرباء وغيرها من الخدمات بأضرار كبرى خلال النزاع الأخير وتعتبر المساعدة الدولية أساسية لصلاحها .

١٩ - إن العناصر المتطرفة لدى كل من الجانبين لا تزال موجودة في القطاع الغربي . وكثيرا ما ترتكب الشرطة الكرواتية مضايقات تحتج عليها قوة الحماية بشدة . على أنه حيثما تعتبر السلطات المحلية أن من مصلحتها التعاون مع قوة الحماية حتى فيما يتعلق بمسائل شائكة من قبيل عودة المشردين ، وإذا كانت هذه السلطات متمتعة بتأييد الحكومة المركزية ، فإنه يمكن تحقيق أمور كثيرة مع التمكن من عزل العناصر الهامشية المتطرفة وجعلها عديمة القوة نسبيا . على أنه ينبغي أن نضيف أن قلة قليلة من الناس فقط هي التي عادت حتى الآن بشكل دائم على الرغم من الشروط الايجابية نسبيا ولا يزال من غير الممكن أن نقدر بصورة موثوقة مدى ما يمكن أن يحققه برنامج العودة في القطاع الغربي من نجاح . وفي هذا الصدد ، في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، وعقب زيارات قام بها إلى القطاع الجنرال رادكو ملاديتش وهو قائد القوات الصربية في البوسنة والهرسك ، والسيد ميلان مارتيتش ، وهو "وزير داخلية" سلطات كنين ، أبلغت سلطات كنين قائد قوة الحماية في القطاع بعزمها على إعادة الوضع في القطاع الغربي إلى أحوال تماثل تلك الموجودة في المناطق الأخرى المشمولة بحماية الأمم المتحدة . وفي الآونة الأخيرة تباطأ برنامج الزيارات نظرا لما يعرب عنه السكان من مخاوف من أن يؤدي هذا البرنامج إلى التوتر والعنف .

٢٠ - وقد ذكر أعلاه الدور المدمر الذي يمكن أن يؤديه المتطرفون في العملية الشائكة المتمثلة بإعادة الأهالي إلى قراهم ومساكنهم سريعا بعد انتهاء النزاع المأساوي . فهؤلاء المتطرفون يعمدون إلى تقليل بعضهم البعض في التطرف وهو ما لاحظته قوة الحماية في مناسبات عديدة منذ صدور تقرير الماضي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر (S/24600) . وفي كل من تلك المناسبات ، كانت المبادرة تأتي من زعماء سياسيين كرواتيين معينين . فقد استوعبت كرواتيا برغم تعرضها لصعوبات اقتصادية خطيرة ، عدة مئات من آلاف اللاجئين والمشردين . ومن المفهوم تماما أن هؤلاء الناس يريدون العودة

الى منازلهم ومغادرة المرافق المؤقتة التي يعيشون فيها حاليا . وقد حاول بعض الزعماء السياسيين تشكيل حركات للعودة الى المناطق الخاضعة لحماية الامم المتحدة مع تحديد مواعيد زمنية نهائية لذلك ومن ثم تنظم عمليات عودة جماعية . وقد أكدت قوة الحماية على جميع المستويات أن شروط الامن الاساسية غير متوافرة لعمليات العودة الجماعية هذه وأن المحاولات التي أعلن عنها جيدا والتي جرت حتى الان لا تؤدي إلا الى مزيد من التوتر بل يمكن أن تتسبب ، اذا استمرت ، في تجدد المآسي . وفي احدي المناسبات ، في منطقة أوسيجيك بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ، زادت الحالة سوءا بتصريحات صدرت عن ضابط كبير تقول بأن الجيش الكرواتي سيدعم عمليات العودة هذه وستحرك خلف الاهالي العائدين . وأدت هذه الاحداث الى توتر شديد في القطاع الغربي الذي كان الوجهة المعلنة للمشردين بل وأدت الى اشارة الذعر لدى السلطات الصربية في ذلك القطاع (فالخوف لدى الجانبين لا يزال عاملا له وجوده في المناطق المشمولة بحماية الامم المتحدة) . وأدى هذا بدوره الى توفير السبب والذريعة للقيام بتعبئة جديدة لعناصر "المليشيات الخاصة" الصربية والى العودة الى التعدي على الاهالي من غير الصرب . وقد تمكنت قوة الحماية والحكومة الكرواتية من نزع فتيل هذه الازمة في النهاية ، ولكن هذه الاحداث كان لها آثارها العكسية العميقة وأدت الى ابطال مفعول كثير من العمل الدؤوب الذي اضطلعت به قوة الحماية خلال عدة أشهر .

هاء - مراقبة الحدود

٢١ - في تقريره المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٢ (S/24353) وصفت الحاجة التي نشأت ، منذ أن أقر مجلس الامن خطة الامم المتحدة ، لقيام قوة الحماية بمراقبة نقاط العبور الدولية على حدود المناطق المشمولة بحماية الامم المتحدة . وفي ٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، وافق المجلس على اقتراحه لتلبية تلك الحاجة (القرار ٧٦٩ (١٩٩٢)) . ومنذ ذلك الوقت قمت بوضع دراسة فنية كاملة عما يلزم من وسائل وطرائق لتنفيذ هذه العملية المعقدة التي لم يسبق لها مثيل في عمليات الامم المتحدة ، وقد تلقيت تقريرا مفصلا عن هذا الموضوع . وأكد التقرير أن المشروع صالح تقريبا ويمكن بالفعل تنفيذه بموارد مدنية أقل مما كنت قد أبلغت بأنه سيلزم أصلا . على أن هذا سيفضي بزيادة في الموارد العسكرية تزيد عن ٢٥٠ فردا . غير أن تنفيذ النهج الموصى باتباعه لم يكن ممكنا حتى الآن لأن سلطات كنين أنشأت هي نفسها مخافر مراقبة على جميع نقاط العبور الرئيسية ، بما في ذلك المعابر الدولية . وسيكون من المستحيل أن تقوم قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بهذه المهام بصورة مرضية ومستقلة بجلاء اذا كانت مواقعها مشتركة مع مواقع سلطات كنين .

٢٢ - وبغية الشروع في تنفيذ قرار مجلس الامن ٧٦٩ (١٩٩٢) ، طلب قائد القوة من سلطات كنين رفع تجهيزاتها ونقلها الى مواقع تبعد بمسافة ٥٠٠ متر عن مواقع قوة الحماية . وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، وفي اجتماع عقد في كنين ابلغ ما يسمى بـ "رئيس جمهورية كرايينا الصربية" السيد غوران هادزيتش قوة الحماية بأنه اذ يقبل اقتراح القوة فيما يتعلق بـ ٩٥ في المائة من المواقع فإنه لا يمكنه أن يقبله فيما يتعلق بخمسة جسور . على أن سلطات كنين كتبت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ الى الجنرال نامبيار تتراجع عن موقفها ذاك وأعلنت أنها لن تقبل الانسحاب من أي من نقاط المراقبة . كما استشهدت هذه السلطات بالحقوق المنبثقة عن "السيادة" المفترضة التي تتمتع بها . وسواصل الجنرال نامبيار مناقشة هذه المسألة مع سلطات كنين بغية التوصل الى حل لها في اقرب فرصة . ونظرا لان قوة الحماية لا تتمتع بالولاية ولا بالموارد العسكرية لانفاذ قرار المجلس ٧٦٩ (١٩٩٢) ، فإن تعاون هذه السلطات عملا بالفقرة ٢ من منطوق القرار ، أساسي اذا كان لقوة الحماية أن تنفذه .

واو - سد بيروكا

٢٣ - لقد وصفت ، في تقرير المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ (S/24600) ، الحالة المزعجة القائمة عند سد بيروكا ، الذي كان من المعتقد أنه جرى في إحدى مراحل الماضي القريب تجهيزه للنسف . وقد سيطرت قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة على السد في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، وهي ترصد حالته يوميا . وقد جرت عمليتا فحص أخريان ، اضطلع بإحدهما خبراء استشاريون في مجال الهندسة المدنية واضطلع بالثانية خبراء مفرقات عسكريون قدمتهم دولة عضو ، الامر الذي قلل إلى حد ما من درجة الانزعاج . إلا أن سلطات كنين أبلغت الخبراء العسكريين أن هناك في الواقع كميات ضخمة من المتفجرات وأن لدى هذه السلطات رسوما تخطيطية وأنها ترغب في إزالة الشحنات المتفجرة . وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، طلبت قوة الحماية رسميا هذه المساعدة ، على أن يجري تقديمها تحت إشرافها ، في أسرع وقت ممكن . إلا أن سلطات كنين لم تسلم نسخ الرسوم التخطيطية المعدة لتنفيذ النسف . واستنادا إلى جميع التقارير المتاحة لدى قوة الحماية ، لا يزال القلق يساورها بشأن الحالة عند السد . وقد ظلت وحدات "الميليشيا الصربية" مرابطة على مسافة من السد ، إلا أنها موجودة في المنطقة المتاخمة له عموما ، ولا يزال السد في حراسة جنود قوة الحماية .

زاي - اللجنة المشتركة

٢٤ - لقد بينت أيضا ، في تقريره المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، تكوين وعمل اللجنة المشتركة التي تضم ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٧٦٢ (١٩٩٢) ، ممثلي الحكومة الكرواتية ، وسلطات كنين ، وبعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية وقوة الحماية . ويتولى نائب رئيس البعثة رئاسة الجلسات . وقد عقدت اللجنة جلستها الثامنة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر . وعلى الرغم من أن اللجنتين الفرعيتين اللتين أنشأتها اللجنة ، لمعالجة كل من مسائل الأمن ووقف إطلاق النار والمسائل الاقتصادية والإنسانية ، قد اجتمعتا بصورة متقطعة ومهدتا السبيل ، على الصعيد التقني ، لمواصلة التقدم ، ركزت أعمال اللجنة من الناحية الفعلية نظرا لانعدام الرغبة السياسية في إحراز تقدم . وفي ختام الجلسة الثامنة ، تقرر منح الاطراف مهلة للتفكير قبل الدعوة لعقد أية جلسة أخرى . ولذلك لم تتقرر أي جلسات جديدة للجنة المشتركة ، على الرغم من الاتفاق على مواصلة اللجنتين الفرعيتين لأعمالهما وتقديم تقرير عن ذلك إلى الرئيس .

٢٥ - وعلى الرغم من أن اللجنة المشتركة قد حددت عددا من المجالات المهمة التي يمكن أن يتحقق فيها إعادة العلاقات بين الطائفتين إلى طبيعتها ، بل وينبغي أن يحدث فيها ذلك ، لم يكن هناك تقريبا أي تقدم على الطريق لتحقيق هدفها الاساسي ، المتمثل في مراقبة ورصد استعادة الحكومة الكرواتية لسلطتها في "مناطق التدابير الملحة" . وفي الوقت ذاته ، ساعد وجود قوة الحماية في "مناطق التدابير الملحة" على استقرار الحالة هناك بدرجة ما ، على الرغم من استمرار أعمال الإرهاب ، من ناحية ، وتكرار انتهاكات وقف إطلاق النار والاستفزازات ، من ناحية أخرى . وكان القرار ٧٦٢ (١٩٩٢) بمثابة حل للتوفيق بين الجانبين وساعد على نزع الفتيل من حالة هددت ، في حينها ، وقف إطلاق النار تهديدا خطيرا . إلا أن تنفيذه لا يزال غير مكتمل ، مما ينطوي على خطر يتمثل في إمكان نشوب أزمة جديدة في القريب العاجل .

حاء - شبه جزيرة بريفلكا

٢٦ - في ٢٣ و ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، أجرى كبير المراقبين العسكريين التابعين لقوة الحماية مناقشات مع القادة المحليين للجيش الكرواتي واليوغوسلافي تناولت طرائق انسحاب الجيش اليوغوسلافي من بلدية دوبروفنيك . واستندت المناقشات إلى مفهوم إقامة منطقة مجردة من السلاح على أي من جانبي خط الحدود الفاصل بين كرواتيا والجبل

الأسود ، وكان من المتصور وجود مرحلة انسحاب تستغرق ١٢ يوما . وأقر القائد الكرواتي اتفاقا ؛ إلا أن القائد اليوغوسلافي لم يكن مغوضا لإقراره . وقد أرسلت نسخ من الاتفاق المقترح إلى السلطات الكرواتية واليوغوسلافية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، ومنذ ذلك الحين ، واصلت قوة الحماية حث الطرفين على الموافقة على تنفيذ الاتفاق .

٢٧ - ويبدو أن انسحاب الجيش اليوغوسلافي قد بدأ في اليوم الثامن من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ تقريبا دون وجود أي اتفاق رسمي بين الطرفين . ولم يستجد شيء حتى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، وهو الموعد المتفق عليه في جنيف في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بين الرئيس توديمان والرئيس كوسيتش لاستكمال الانسحاب ؛ وبعد التاريخ الأول سعى الطرفان إلى صياغة ترتيبات الأمن التالية للانسحاب . أما حدود منطقة الأمم المتحدة المجردة من السلاح بموجب القرار ٧٧٩ (١٩٩٢) ، فقد تم الاتفاق عليها في ليلة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بين الرئيسين كوسيتش وتوديمان ، اللذين التقيا معا في اجتماع رأسه السيد فانس واللورد أوبين معا .

٢٨ - وقد تحقق انسحاب الجيش اليوغوسلافي بنجاح واقتدار فني . إلا أنه مما يدعو إلى الأسف أن عناصر من القوات الصربية في شرق الهرسك قد احتلت على ما يبدو أراض كرواتية في أعقاب انسحاب الجيش اليوغوسلافي . واندلعت أعمال القتال بين هذه العناصر الصربية والجيش الكرواتي في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، عندما حاول الجيش الكرواتي التقدم بعد الانسحاب اليوغوسلافي . واستمر القتال حتى ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ ، عندما أبلغ القائد الكرواتي المحلي ممثلي قوة الحماية بشأن القوات الصربية قد طردت من إقليم كرواتيا . وامتدت رقعة القتال في هذه الفترة ووصل إلى البوسنة والهرسك ، حيث احتلت القوات الكرواتية - حسبما زعمت السلطات الصربية - نحو ٣٩ قرية صربية . وذكرت السلطات الكرواتية أن القوات التي تقاتل في الهرسك هي القوات الكرواتية البوسنية (مجلس الدفاع الكرواتي) وليست قوات الجيش الكرواتي . وفي رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، أبلغني السيد ميلان بانيتش رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بـ "مشاعر الخوف والمرارة التي لها ما يبررها لدى السكان المحليين ، الذين يطالبون أرفع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بإرسال وحدات الجيش اليوغوسلافي إلى مواقعها السابقة حرصا على أمنهم" .

٢٩ - وعلى الرغم من ذلك ، فقد أبلغت المجلس في رسالتي المؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ (S/24710) بأن الجيش اليوغوسلافي قد استكمل الآن انسحابه من إقليم كرواتيا بأكمله امتثالا للخطوة المجازة من المجلس ، وأن مراقبي قوة الحماية

العسكريين يرباطون الآن في شبه جزيرة بريفلانكا ، حيث يفرح علم الأمم المتحدة . وعلى الرغم من أنه قد تحقق بذلك عنصر مهم من عناصر الخطة فإن الأحداث المذكورة في الفقرة السابقة ما زالت تدعو إلى القلق . وعلاوة على ذلك ، لا يزال يتعين إزالة نقطة تفتيش تابعة للشرطة الكرواتية على الطريق الرئيسي داخل المنطقة المحظورة ووقف دوريات الشرطة المتنقلة الكرواتية .

ثالثا - المسائل المتعلقة بالعمليات : البوسنة والهرسك

ألف - قيادة البوسنة والهرسك

٣٠ - طلب مجلس الأمن ، بموجب قراره ٧٧٠ (١٩٩٣) المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣ ، إلى الدول الأعضاء أن تتخذ ، على الصعيد الوطني ، أو من خلال الوكالات أو الترتيبات الإقليمية ، جميع التدابير الضرورية التي تكفل ، بالتنسيق مع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، تسهيل توصيل المساعدة الإنسانية المقدمة من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيره من الوكالات الإنسانية إلى سراييفو وحيثما توجد حاجة إلى هذه المساعدة في المناطق الأخرى من البوسنة والهرسك . وعقب اعتماد هذا القرار ، اقترحت في تقرير (S/24540) المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ فكرة تنفيذية تتمثل في إضافة هذه الوظيفة إلى ولاية قوة الحماية بحيث ينفذها الأفراد العسكريون العاملون تحت قيادة قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، التي تقوم بعملها وفقا للمبادئ والممارسات المعمول بها فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم . وقد أقرت الفكرة التنفيذية بموجب القرار ٧٧٦ (١٩٩٣) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، الذي بموجبه كُلفت قوة الحماية ، في إطار ولايتها الموسعة ، بدعم جهود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لأجل إيصال المساعدة الفورية الإنسانية في مختلف أرجاء البوسنة والهرسك ، والقيام ، على وجه الخصوص ، بتوفير الحماية ، بناء على طلب مكتب المفوض السامي ، حيثما رأى المكتب ضرورة هذه الحماية وكلما رأى ذلك .

٣١ - ولتنفيذ هذه المهمة ، تقرر أن تُنشأ داخل قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة قيادة جديدة للبوسنة والهرسك ، برتبة اللواء . وستضم تلك القيادة قطاع سراييفو ، الذي سيظل يؤدي المهام الناشئة عن اتفاق المطار المبرم في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، حسبما أذن القراران ٧٥٨ (١٩٩٣) و ٧٦١ (١٩٩٣) ، وأربع مناطق جديدة ، ستحدد مواقعها على وجه الدقة بعد استطلاع الأرض على الطبيعة وإجراء مزيد من

المشاورات مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وستوجد في كل منطقة مجموعة كتائب مشاة ، لديها درجة عالية من الاكتفاء الذاتي ، وتكون مسؤولة عن الإمداد بالجنود اللازمين للدعم الوقائي للقوافل التي ينظمها مكتب المفوض السامي داخل تلك المنطقة . وعلاوة على ذلك ، تبين وجود حاجة إلى بعض عناصر الدعم السوقي وغيره من أشكال الدعم ، فضلا عن الحاجة إلى ٨٠ من مراقبي الأمم المتحدة العسكريين و ٨٠ من موظفيها المدنيين . واتفق أيضا على أن تُقدم جميع الموارد الإضافية اللازمة لهذا التوسع في ولاية قوة الحماية دون أن تتحمل الأمم المتحدة أية تكلفة وأن تتطوع البلدان المساهمة ، أو غيرها من الدول الأعضاء بتحمل المصروفات الإدارية الإضافية التي ستكبدتها الأمم المتحدة .

٣٢ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، عقد فريق تخطيط مشترك لقيادة البوسنة والهرسك اجتماعا في زغرب ، حيث التقى ضباط عسكريون كبار من البلدان المساهمة بقوات ومسؤولي قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ومكتب المفوض السامي ، وذلك لإعداد وزع مؤقت لكتائب المشاة ووحدات الدعم . كما حضر الاجتماعات اللواء فيليب موريون ، نائب قائد قوة الحماية حينذاك ، الذي عُين قائدا لقيادة البوسنة والهرسك . وعقب ذلك ، واستنادا إلى الخطة المرسومة ، شرعت طلائع من جميع الوحدات في أعمال الاستطلاع والاتصال داخل المناطق المخمصة لكل منها .

٣٣ - ونتيجة لأعمال الاستطلاع ، وقع الاختيار على كيزلياك - وهي بلدة واقعة على بعد ٢٠ كيلومترا تقريبا شمال غرب سراييفو وتتيح الاتصال بمعظم طرق قوافل المساعدة الإنسانية - لكي يُنشأ فيها مقر قيادة البوسنة والهرسك . وانتقل ضباط الأركان والأفراد المختارون لمقر القيادة هذا - الذين بدأوا في التوافد على بلغراد يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ - إلى كيزلياك ، حيث أنشئ مقر القيادة ودخل الآن مرحلة التشغيل الكامل . وقد أنشئت في سراييفو جماعة قيادة تعبوية خاضعة لقيادة اللواء موريون ، لكي تكون على اتصال وثيق بحكومة البوسنة والهرسك .

٣٤ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، اكتمل وصول مجموعة الكتائب الفرنسية في منطقة فليكا كладوسا ، شمال غرب البوسنة ، وتولت مسؤولية منطقة فليكا كладوسا-بيهاك . وتوجد القاعدة السوقية لهذه الكتيبة في زغرب . ولم تتمكن الكتيبة حتى الآن من الوزع لدخول منطقة بوسانسكي بتروفاك وفقا لخططها الراهنة ، بسبب عدم موافقة السلطات المحلية . وكان المقرر مبدئيا وصول مجموعة الكتائب الأسبانية بحرا إلى بلوسي ثم وزعها باتجاه الإمام لدخول موستار ، غرب الهرسك . وعلى الرغم من ممانعة

الحكومة الكرواتية في توفير المرافق المناسبة ومكان الإقامة المناسب في بلومسي ، تحاول الكتيبة تحقيق الوزع في منطقة موستر . وتوجد فعلا في يابلانكا بشرق الهرسك عناصر بحجم السرية . وقد بدأ مجموعة الكتائب البريطانية التي وصلت إلى سبليت ، التي هي قاعدتها السوقية الرئيسية ، الوزع باتجاه الامام لدخول فيتيز وغورنيبي فاكوف في البوسنة الوسطى ، وستوفر هذه المجموعة الحماية للقوافل الإنسانية المتجهة إلى البلدات الكائنة هناك وحول توزلا في الشرق . وقد شاركت عناصر من الكتيبة فعلا في جمع المعلومات عن تحركات اللاجئين في البوسنة الوسطى ، بعد سقوط ياييتسي ، وفي توفير المساعدة لحماية القوافل بقدر الإمكان . وسترابط عناصر دعم إضافية من المفزة البريطانية ، في هيئة وحدات هندسية وسوقية وطبية وورش ، في كل من سبليت وتوميسلا وفغراد وغورنيبي فاكوف .

٣٥ - إلا أنه حتى الآن ، لم تتمكن العناصر المتقدمة من الكتيبة الكندية ، التي وصلت إلى داروفار في القطاع الغربي ، من تنفيذ أي مهمة استطلاعية في منطقة بانيا لوكا لأن سلطات الصرب والبوسنة منعتها من الدخول . ومن ثم فإن هذه الكتيبة تنتظر ما سوف تسفر عنه المفاوضات الجارية حاليا مع سلطات البوسنة والهرسك من نتائج ايجابية لكي تتمكن من الانتشار في موعد مبكر . كما وصلت فرق من كتيبة النقل المشكلة من قوات من بلجيكا وهولندا وتم وزع فرقتين منها بالقرب من (البوسنة والهرسك) (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) . ويمنتظر وزع الفرقة الثالثة ، التي سيكون موقعها في بانيا لوكا (البوسنة والهرسك) نتائج المفاوضات التي تجريها الكتيبة الكندية . وقبل ذلك ، قد يتم نقل الفرقة مؤقتا من منطقة تجمعها الحالية في باليسو (كرواتيا) إلى ميتكوفيتش . ونتيجة للمشاكل المذكورة ، من المحتمل أن يتأخر الآن وزع قيادة البوسنة والهرسك عن الموعد المقرر . ولم تتمكن سوى مجموعات الكتائب التابعة لاسبانيا والمملكة المتحدة من الاضطلاع حاليا بتنفيذ حماية القوافل في معظم أجزاء المناطق المخصصة لها أصلا . وبإمكان فريق الكتائب التابع لفرنسا أن يحمي القوافل ، ولكن في منطقة محدودة ، وليس في المنطقة المخصصة له أصلا في اجتماعات التخطيط المشتركة .

٣٦ - وعلى الرغم من التقدم المحرز على هذا النحو في وزع قيادة البوسنة والهرسك والوحدات المشكلة تحت إمرتها ، فإن نقل المراقبين العسكريين وموظفي الشؤون المدنية إلى هذه القيادة قد تأخر بسبب المشاكل المتعلقة بالميزانية . وهؤلاء الأفراد هم تكملة أساسية لازمة للوحدات المشكلة ، إذ يقوم المدنيون منهم ، على وجه الخصوص ، بدور مهم في تزويد قائد قيادة البوسنة والهرسك وموظفيه العسكريين

بالخدمات الادارية وإسداء المشورة فيما يتعلق بالمسائل السياسية والقانونية والمعلوماتية والادارية . وهذا الدعم أساسي لمساعدة مقر قيادة البوسنة والهرسك على ضمان امتثال أنشطة القيادة الجديدة امتثالا كاملا للمبادئ والممارسات الراسخة لعملية حفظ السلم التي تظطلع بها الأمم المتحدة ، وفقا للخطة الواردة في تقرير المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (S/24540) ، الذي وافق عليه مجلس الأمن في القرار ٧٧٦ (١٩٩٣) . إلا أن الدول الاعضاء ، التي وافقت على المساهمة بأفراد عسكريين ومععدات ودعم سوقي لقيادة البوسنة والهرسك دون أن تتحمل الأمم المتحدة أي تكاليف ، لم تبسد أي استعداد لقبول إدراج التكاليف المتعلقة بالمراقبين العسكريين والموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة ، في التكاليف المشتركة للقيادة ، التي وافقت على تمويلها . ونتيجة لذلك ، لم يتسن بعد نقل الدعم الوافي من المراقبين العسكريين والدعم المدني الى القيادة . وبغية تجنب مزيد من التأخير ، قررت أن أرصد اعتمادات للمراقبين العسكريين والأفراد المدنيين اللازمين في ميزانية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، التي يجري حاليا عرضها على الجمعية العامة . وفي الوقت نفسه ، أخبر الجنرال نامبيار أنه ينبغي أن يكفل تزويد قيادة البوسنة والهرسك بأكبر قدر ممكن من الدعم السياسي والقانوني والمعلوماتي والاداري الذي يمكن نقله من بقية البعثة ، بحيث لا يؤدي القيام بذلك الى حدوث اضطراب شديد في أداء مهامها ، وأخذا في الاعتبار أن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة تعاني بالفعل من نقص خطير في الموظفين المدنيين ، حتى قبل توسيع ولايتها .

٣٧ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير ، وجد قطاع سراييفو الوسائل اللازمة لتنفيذ ولايته المتمثلة في إبقاء مطار سراييفو مفتوحا وفي حالة تشغيل ، وفي حراسة قوافل امدادات الإغاثة من المطار الى المدينة . كما تمت حراسة قوافل الى مواقع أكثر بعدا ، لاسيما الى خوارزدي . وقد هبطت في المطار طائرات للمساعدة الانسانية بلغ عددها ١ ٦١٩ طائرة ، حملت ١ ٦٦٩ طنا متريا من المعونة . كما تولى القطاع تنسيق الجهود الرامية الى إعادة الكهرباء والغاز وإمدادات المياه الى المدينة ، وقسام أفراد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بحماية العمال المدنيين وإكمال الكثير من الإصلاحات بأنفسهم . ويواصل المراقبون العسكريون التابعون للقوة رصد مواقع الأسلحة الثقيلة التابعة للطرف في التلال المحيطة بسراييفو . علاوة على ذلك ، تعين على قطاع سراييفو أن يكرس جهودا كبيرة لتوفير الدعم للوفود الرفيعة المستوى التي طلبت حراسة مسلحة ومدرعة خلال زياراتها لسراييفو . وبما أن هذه الطلبات يمكن أن تحول موارد القطاع عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في دعم الجهود التي يظطلع بها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لإيصال الامدادات الانسانية الملحة

للغاية ، فقد أذنت لقائد القوة بأن يكون حصريا بعض الشيء في الاستجابة لهذه الطلبات . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالأفراد العسكريين والمدنيين وأفراد الشرطة الذين خدموا بمثل هذه الشجاعة والتفاني في سبيل أداء الواجب في سراييفو ، حيث لقي خمسة جنود من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة مصرعهم بسبب القتال وسقط ٧٨ جريحا .

٢٨ - وعلى أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها في جنيف مع الاطراف الثلاثة في البوسنة والهرسك ، نجحت قوة الحماية في إنشاء فريق عامل عسكري مختلط ، عقد أول جلساته في سراييفو في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ . ويرأس الفريق الآن رئيس أركان قيادة البوسنة والهرسك ، ويتألف من ممثلي الاطراف الثلاثة (رئاسة جمهورية البوسنة والهرسك ، وكروات البوسنة وصرب البوسنة) . وهذه هي المرة الأولى التي وافقت فيها الاطراف على عقد اجتماعات ثلاثية في سراييفو لمعالجة المسائل ذات الأهمية الرئيسية ، وقد عقد الفريق ست جلسات حتى الآن . وستعقد جلسات أخرى كل ثلاثة أو أربعة أيام . وكانت المواضيع التي طرقتها الفريق أساسا حتى الآن هي : (أ) تجريد أجزاء من سراييفو أو سراييفو كلها من السلاح ، (ب) فتح الطرق داخل سراييفو والطرق المؤدية لها ، (ج) وقف إطلاق النار في مناطق محددة في البوسنة والهرسك أو في جميع أجزاء البوسنة والهرسك . وفي الجلسة السادسة المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، اتفقت الاطراف الثلاثة على وقف إطلاق النار ووقعت على اتفاق وقف إطلاق النار في جميع أجزاء البوسنة والهرسك ، الذي أصبح ساري المفعول في منتصف ليلة ١٢/١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

٣٩ - وعلى الرغم من أن إنشاء الفريق العامل العسكري المختلط يعد في حد ذاته خطوة للأمام ، فإن المفاوضات كانت بطيئة وشاقة . وقد أعلنت جميع الاطراف عزمها على تحقيق نتائج يمكن أن تؤدي الى وقف الأعمال العدائية وتيسير توفير المعونات الانسانية في جميع أنحاء منطقة الصراع ، ولكن هذا العزم المعلن لم يترجم بعد الى اتفاقات ملموسة . وحتى الآن ، استخدمت الاطراف الثلاثة جلسات الفريق العامل معظم الوقت لتأكيد وجهات نظرها بشأن مختلف المسائل أو لوضع شروط تكون غير مقبولة للطرفين الآخرين . ويشكل اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ تطورا إيجابيا في هذه الظروف ، ولكنه قد انتهك بالفعل من جانب جميع الاطراف في عدد كبير من المناسبات . وسوف تظهر الأيام ما اذا كانت الاطراف مستعدة حقا لتنفيذ هذا الاتفاق على الأرض وقادرة عليه .

٤٠ - ولا ينبغي الاستخفاف بالتحدي الذي يواجه قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك . فطول الامطار كثيرا في فصل الخريف أدى الى حدوث فيضانات ومشاكل متعلقة بالتنقل ، أعقبتها الآن فترات من الهبوط في درجات الحرارة ، وقد سقط الثلج في سراييفو وفي كثير من المناطق الجبلية . وظلت الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية بلا صيانة عادية لمدة سنة تقريبا . وقد لحقت بالكثير منها خسائر كبيرة بسبب القتال . والنتيجة هي أنه حتى قبل حلول فصل الشتاء ، أصبحت أسطح الطرق منهارة وغير آمنة . وسيجعل الثلج والجليد طرقا كثيرة غير صالحة للمرور . وستكون الاثار المترتبة بالنسبة لجميع أنواع العمليات الانسانية خطيرة .

باء - حظر تحليق الطائرات العسكرية

٤١ - في ٣٠ ايلول/سبتمبر ١٩٩٢ ، اتفق الرئيس توديمان والرئيس كوسيتش ، اللذان اجتمعا تحت الرئاسة المشتركة للسيد فانس ولورد اوين ، من حيث المبدأ على وزع مراقبين في المطارات الواقعة في جمهورية كل منهما ، وذلك بفرض مراقبة الفضاء الجوي للبوسنة والهرسك . وجاء عقب ذلك اعتماد قرار مجلس الامن ٧٨١ (١٩٩٢) في ٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، وعرض مقدم من الدكتور كارادزيتش في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ بنقل الطائرات العسكرية الموجودة تحت امرته من بانيا لوكا الى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية . وقد صادفت المحاولات المبذولة من جانب ممثلي قوة الحماية لاجراء مناقشات بشأن هذا النقل مع ممثلي السلطات اليوغوسلافية وسلطات البوسنة والهرسك ، إحباطا بسبب الافتقار الواضح الى توافق في الاراء داخل القيادة الصربية بشأن مبادرة دكتور كارادزيتش . وفي المناقشات التي جرت مع السيد فانس واللورد اوين في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، سحب الدكتور كارادزيتش عرضه بالسماح للطائرات بالخروج . واقترح بدلا من ذلك أن تبقى الطائرات في حظائرها في بانيا لوكا ولا تطير إلا بإذن من قوة الحماية . كما اتفق ، من حيث المبدأ ، على أن يُسمح للمراقبين التابعين لقوة الحماية بمراقبة المطارات الواقعة تحت سيطرة السلطات الصربية في البوسنة والهرسك . وأجريت مفاوضات في بلغراد في ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ وتم في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ توقيع اتفاق بشأن تنفيذ مراقبة المطارات الواقعة تحت سيطرة السلطات اليوغوسلافية . وأجريت بنجاح مع السلطات الكرواتية في ٢٧ و ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ مباحثات بشأن توقيع اتفاق مماثل ، وتم التوقيع عليه في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وقد جرى التوقيع على اتفاقات بالنيابة عن رئاسة جمهورية البوسنة والهرسك وبالنيابة عن جانب الصرب البوسني ، في جنيف في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

٤٢ - وبغية تأمين التنفيذ السريع للاتفاقات على الرغم من المشكلة المالية الموصوفة في الفقرة ٦ أعلاه ، تم وزع مراقبين عسكريين من بعثات المراقبة الحالية التابعة للأمم المتحدة خلال الفترة من ٢٨ الى ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ لبدء عملية مراقبة المطارات . وسيحل محلهم في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ أو في هذا التاريخ تقريبا ، ٧٥ مراقبا عسكريا تقدمهم مباشرة البلدان المساهمة بعد اعتماد قرار مجلس الأمن ٧٨٦ (١٩٩٢) ، الذي سمح بتوسيع نطاق قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لهذا الغرض . وينبغي أن يؤدي ضم التقارير المقدمة من المراقبين في المطارات والتقارير المقدمة من القوات التابعة لقوة الحماية الموجودة في ، أو بالقرب من إقليم البوسنة والهرسك ، علاوة على المعلومات المقدمة من منظمة حلف شمال الأطلسي ، وفقا للفقرة ٥ من منطوق القرار ٧٨١ (١٩٩٢) ، والتي يتم الحصول عليها من خلال الرصد التقني للغذاء الجوي للبوسنة والهرسك ، الى السماح بالتنفيذ الفعال لجوانب الرصد الواردة في قرار مجلس الأمن ٧٨١ (١٩٩٢) .

٤٣ - وفي الرسائل التي وجهتها الى رئيس مجلس الأمن في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24783) ، و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24810) وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ (S/24840) أحلت التقارير الاولى لقوة الحماية وفقا للقرار ٧٨١ (١٩٩٢) ، بشأن الامتثال لهذا القرار . ووردت المبادئ التوجيهية والاجراءات التي استخدمتها قوة الحماية للموافقة على الرحلات الجوية الى البوسنة والهرسك ، في مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وظهر من التقارير اليومية اللاحقة حدوث عدد من الانتهاكات الواضحة للحظر ارتكبتها طائرات كانت تسعى على ما يبدو الى تجنب الاكتشاف بواسطة أجهزة الرادار .

رابعاً - ملاحظات

٤٤ - لم تتحسن الحالة في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة و "مناطق التدابير الملحة" منذ تقرير المؤرخ في ٢٨ أيلول/سبتمبر (S/24600) ، الذي وصفت فيه عدم التعاون المتزايد مع الجهود التي تبذلها قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ خطة حفظ السلم التي وافق عليها المجلس . وعلى الرغم من أن كلا الجانبين لم ينفذا تعهداتهما بصورة كاملة ومن أنهما تصرفا بصورة استغزازية وتنم عن عدم الشعور بالمسؤولية فإن السبب الجذري من عجز قوة الحماية عن إحراز مزيد من التقدم هو تحدي سلطات كنيين المتمادي والمتزايد في علانيته لمجلس الأمن ولقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . وإن رفض سلطات كنيين قبول نزع سلاح المناطق

المشمولة بحماية الأمم المتحدة وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين قد قوّض المبدأين الأساسيين لخطّة حفظ السلم التي وافق عليها المجلس . وما يبعث على الجزع بصفة خاصة هو عزمها فيما يبدو على أن توجد في القطاع الغربي ، حيث أحرزت قوة الحماية قدرا من التقدم ، أحوالا من الخروج الهجبي على القانون موجودة ، على الرغم من كل ما تبذله قوة الحماية من جهود ، في القطاع الشرقي والقطاع الشمالي والقطاع الجنوبي .

٤٥ - وعلى الرغم من أن السلطات الكرواتية قد سبّبت توتُّرا من حينٍ إلى آخر في المناطق المشمولة بحماية الأمم المتحدة وفي "مناطق التدابير الملحة" بإصدارها بيانات علنية طائشة وقيامها بتحركات عسكرية استفزازية فإنه يتعين أن نوضّح أن مسؤولية عدم تنفيذ خطّة حفظ السلم التي وافق عليها مجلس الأمن تقع بكاملها على عاتق سلطات كنين . فإنها هي التي أساءت استعمال سلطات المحافظة على القانون والنظام التي أناطتها الخطّة بالسلطات المحلية وعمدت بدلا من ذلك إلى إيجاد أو استمرار أحوال من الغوضى والخروج على القانون . وهي التي استغلت وجود قوة الحماية وما أسفر عنه من توقف القتال لتأكيد ادعاءاتها المتعلقة بالسيادة وإقامة دولة بدلا من أن تتعاون مع قوة الحماية في إيجاد ظروف يمكن في ظلها التوصل عن طريق التفاوض إلى مراعاة اهتماماتها المشروعة . وهي التي رفضت سحب قواتها من "مناطق التدابير الملحة" وأعاقت تنفيذ القرار ٧٦٢ (١٩٩٢) تنفيذا تاما ، وذلك بعملها على تحقيق الهدف المتمثل في تعزيز الحالة الراهنة في تلك المناطق بدلا من تيسير الإعادة المنظمة للسلطة الكرواتية هناك .

٤٦ - وهكذا ينشأ سؤال هو ما هي التدابير الأخرى التي يمكن اتخاذها لإقناع سلطات كنين بضرورة الوفاء بالتزاماتها الناشئة عما أعلنته من قبل من قبول خطّة حفظ السلم (على الرغم من أن بعض تصريحاتها الأخيرة قد طعنت في نفس هذه الخطّة) . وبدا لفترة وجيزة أن تحسّن جو العلاقات بين بلغراد وزغرب قد يتيح التغلب على العقبات العديدة التي تعترض سبيل تنفيذ الخطّة في القطاعات وفي "مناطق التدابير الملحة" ، على نحو فعال . بيد أن هذا الأمل لم يتحقق . وما لم يُتوصل بسرعة إلى سبيل للحصول على تعاون سلطات كنين فإن عملية قوة الحماية في كرواتيا ستواجه مجلس الأمن بنفس المعضلة التي واجهته بها عمليات أخرى لا سيما عملية الجنوب اللبناني التي منعهما عدم تعاون طرف أو أكثر من تنفيذ ولايتها الأصلية القصيرة الأجل لكنها نجحت مع ذلك في الحد من مستوى القتال في المناطق التي وُزعت فيها وفي التخفيف من معاناة السكان المدنيين . وفي تلك الحالات يتعين على مجلس الأمن أن يقوم باختيار صعب بين سحب

العملية ، وهو يعلم أنه من المرجح أن يؤدي هذا إلى استئناف القتال ، أو إبقائها ، وهو يعلم أن هذا قد يورّط المجلس في التزام كبير وباهظ لفترة غير محدودة دون أي قدر من التأكد من أن ولاية العملية ستنفذ .

٤٧ - والحالة في البوسنة والهرسك مُقلقة هي الأخرى . فإن صراعا وحشيا ومعقّدا ما زال يحتاج جميع أنحاء الجمهورية ولا تزال أعداد كبيرة من الناس معرضة للموت جوعا وللتشرد في خلال شتاء قاس ما زالت وطأته في بدايتها . إن قرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية من البوسنة والهرسك ما زالت غير منغذة إلى حد بعيد . وتبين التقارير الموثوق بها أن الجيش الكرواتي يعمل على نطاق واسع في الجمهورية لاسيما في الهرسك وفي منطقة أوراخي . والقوات الصربية في البوسنة والهرسك ما زالت تعتمد في نفس الوقت على الدعم السوقي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية .

٤٨ - بيد أنه من الجدير بالملاحظة أن ولاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أكثر قابلية للتنفيذ منها في كرواتيا . ويتمثل جزء منها في مراقبة الامتثال للحظر المفروض على تحليق الطائرات العسكرية . وقد ثبت فعلا أن هذا ممكن . ولم تسفر الأسابيع الأربعة الأولى من الحظر عن أدلة أكيدة على أي نشاط قتالي ، وإن كانت قد أظهرت قيام طلعات كثيرة بطائرات عسكرية ، معظمها طائرات عمودية ، من المطارات التي يسيطر عليها الصرب ، وأنه تجري بمفة منتظمة طلعات دون إذن ، معظمها ليلا ، من كرواتيا إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في البوسنة والهرسك .

٤٩ - بيد أن معظم نشاط قوة الحماية في البوسنة والهرسك يتمثل في دعم الجهود المبذولة للتخفيف من معاناة السكان المدنيين . وقطاع سراييفو يستحق قدرا كبيرا من الشناء وكذلك أطقم الطائرات المعنية وجهودهم الدؤوبة لإبقاء جسر سراييفو الجوي مفتوحا في خلال الصيف والخريف . والآن مع حلول الشتاء يتحول محور الاهتمام إلى الإمدادات البرية . وإن قوات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تعطي لجهود الأمم المتحدة لحفظ السلم لأول مرة بعدا جديدا باضطلاعها بمهمة حماية توصيل الإمدادات الإنسانية . وهذا لا يتطلب في رأيي تنقيحا لقواعد تنفيذ مهام حفظ السلم التي تخوّل قوات الأمم المتحدة فعلا ، كما ذكرت في تقاريري السابقة ، استعمال القوة لو منعها أفراد مسلحون من تنفيذ ولايتها . بيد أنه قد يتعين على قوات الأمم المتحدة في أداؤها لواجباتها المتعلقة بحماية القوافل أن تتعدى طريقتها المعتادة في حفظ

السلم التي تتمثل في اتخاذ موقف الحياد بين طرفي النزاع اللذين وافقا على دور الأمم المتحدة . فإن نفس هذه القوات قد تصبح طرفا في صراع مع أي طرف يحاول سد طريق القافلة التي تحميها هذه القوات أو سرقتها أو تدميرها . وإني أراقب بدقة هذا الجانب من العملية الجديدة في البوسنة والهرسك ، وسأبقي مجلس الأمن على علم تام .

٥٠ - كما أن هناك تجديدا في الترتيبات المالية المعتمدة لتوسيع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة بموجب القرار ٧٧٦ (١٩٩٢) . فإن إضافة فرق ممولة ومدعمة بالكامل من حكوماتها الوطنية إلى قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة قد أشار مشاكل أولية لا سيما فيما يتعلق بالقيادة والسيطرة . وقد تعيّن عليّ أن ألتزم المساعدة من الحكومات المساهمة بقوات لكفالة أن يدرك جميع المعنيين أن الوحدات الجديدة جزء لا يتجزأ من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، تحت القيادة العامة لقائد القوة ، وأن القوات التي وصلت مؤخرا مرتدية زي الأمم المتحدة تدخلت تحت قيادة الأمم المتحدة بمجرد وصولها إلى منطقة البعثة ، ويجب أن تتفق أنشطتها اللاحقة مع سياسة قوة الحماية ، حسبما يضعها قائد القوة ، في جميع المسائل التنفيذية والقانونية والإعلامية والإدارية وإن عدم وجود مخصص في الميزانية لموظفي الأمم المتحدة المدنيين ، بما في ذلك المديرون والمراقبون العسكريون ، كما بينت في الفقرة ٣٦ آنفا ، قد حرم قيادة البوسنة والهرسك من موظفي الأمم المتحدة ذوي الخبرة لتوجيهها في هذه المسائل في خلال وزعها الأولي . وهذا هو السبب الذي جعلني أقرر أن أوصي الجمعية العامة توفير احتياجات قيادة البوسنة والهرسك من الموظفين المدنيين والدعم ذي الصلة عن طريق الاشتراكات المقررة على جميع الدول الأعضاء . وسوف يُوزع الآن الموظفون اللازمون بأسرع ما يمكن ، وإني على ثقة من أنه بتعاون الحكومات المساهمة بقوات سيُتغلب بسرعة على المشاكل الصعبة التي شرحتها .

٥١ - وأود أن أختتم هذا التقرير بتوجيه التحية إلى الفريق سانش نامبيار (الهند) ، قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وإلى جميع الأفراد العسكريين والمدنيين وأفراد الشرطة العاملين تحت قيادته ، للطريقة المثالية التي يواصلون بها تحت قيادته تنفيذ ولاية تتسع باستمرار في ظروف فريدة في معيبتها وخطورتها . كما أعرب عن امتناني إلى الدول الأعضاء التي قدمت عن طيب خاطر أفرادا لهذه العملية الكبيرة بشكل لم يسبق له مثيل ، وأن أعرب عن تعازي للدول التي قُتل أو جرح بعض مواطنيها في خدمة الأمم المتحدة .

- - - - -